جمهورية مصر العربية

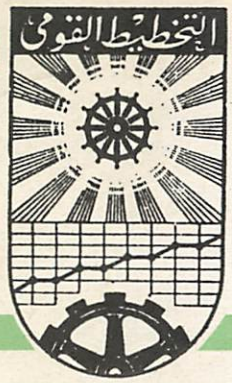

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٨٦)

التحرير الاقتصادى وآفاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعة

اعداد

دكتور عبد الفتاح محمد حسين

مايو ١٩٩٥

التحرير الاقتصادى
وآفاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعة

دكتور
عبدالفتاح محمد حسين

محتويات الدراسة

		صفحة
الفصل الأول :	دور الدولة فى قطاع الزراعة	١
١٠١	بعض جوانب الاصلاح الإقتصادى فى قطاع الزراعة	١
٢٠١	بعض جوانب قطاع الزراعة الإقتصادية وطبيعة دور الدولة فى هذا القطاع .	٤
١٠٢٠١	طبيعة ودور الإستثمار العام	٤
٢٠٢٠١	طبيعة ودور الإستثمار الخاص	١١
الفصل الثانى :	مساهمة قطاع الزراعة فى الإنفاق العام	١٧
١٠٢	التطور التاريخى لمساهمة قطاع الزراعة فى موارد الموازنة العامة للدولة	١٧
١٠١٠٢	فائض شركات القطاع العام العاملة فى النشاط الزراعى	١٧
٢٠١٠٢	الضرائب المباشرة فى قطاع الزراعة	١٩
٣٠١٠٢	الضرائب غير المباشرة فى قطاع الزراعة	٢٢
٢٠٢	مستقبل السياسة الضريبية فى قطاع الزراعة	٣١
الملخص والتوصيات		٣٤
المراجع		٣٧
ملحق احصائى		٤٠

مقدمـــــه

فى إطار برامج التكيف الهيكلى إتخذت الدولة فى السنوات الأخيرة العديد من الإجراءات الإقتصادية بغية تمكين قوى السوق من القيام بدورها فى مجال توزيع وإستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع ، على أن يقتصر دور الدولة على التدخل غير المباشر بتهيئة المناخ الملائم للإستثمار سواء عن طريق التشريعات المختلفة أوبتوفير عناصر البنية الأساسية ٠

وإذا كان تقلص دور الدولة فى الإقتصاد القومى بصفة عامة من الأمور التى تمليها التطورات الإقتصادية على المستويين المحلى والعالمى ، الإ أن الأمر قد يختلف بعض الشئ بالنسبة لقطاع الزراعة نظرا لإختلاف ظروفه عن القطاعات الإقتصادية الأخرى ٠ ففى الوقت الذى يعتبر فيه ضروريا ترك قوى السوق تعمل فى مجال الإنتاج والتسويق دون تدخل من الدولة ، قد يكون من المناسب أن يستمر دور الدولة فى مجال الإستثمار الزراعى بغية مساندة الإستثمار الخاص الذى مازال محدودا كما ونوعا مقارنة بحاجات التنمية لهذا القطاع ٠

وبالطبع لابد من البحث عن مصادر لتمويل هذا الانفاق العام ، خاصة وأن الدولة ستفقد مصدرا هاما من المصادر التى كانت توفر للموازنة العامة للدولة جزء ليس بالقليل من الدخل المتحقق فى قطاع الزراعة ، وهو ذلك الجزء الذى كانت تستقطعه الدولة عن طريق السياسات السعرية التى كانت تشكل أهم أدوات تدخل الدولة فى قطاع الزراعة ٠

لذلك فإنه بالاضافة إلى عرض ضرورات ومجالات الاستثمار العام فى قطاع الزراعة ، فإن محاولة البحث فى الاشكال والأدوات المختلفة التى يمكن عن طريقها قيام قطاع الزراعة بالمساهمه الفعالة والعادلة فى تمويل نصيبه من الإنفاق العام ، يمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة ٠

وبناء على ذلك فإن الدراسة تنقسم إلى جزئين : الأول منها يتناول طبيعة دور الدولة فى قطاع الزراعة فى الماضى ودورها المنتظر فى ظل عملية التحرير الاقتصادى • أما الجزء الثانى فيتعرض لمدى مساهمه قطاع الزراعة فى تمويل نصيبه من الانفاق العام فى الماضى مع محاولة إستشراف المستقبل على ضوء ماقد تمليه ظروف الاصلاح الإقتصادى ومدى ماتعكسه من تغير على دور الدولة الإقتصادى •

وتتبع الدراسة الأسلوب الاحصائى من ناحية والأسلوب الوصفى من ناحية أخرى مع عقد بعض المقارنات مع الأدبيات المختلفة ذات الصلة •

واعتمدت الدراسة على إصدارات الجهات والوزارات المعنيه والبيانات المنشورة وغير المنشورة لهذه الجهات أو للمراكز البحثية المختصـــة •

والله ولى التوفيق ،

الباحـــث

الفصل الأول

دور الدولة فى قطاع الزراعـــة

١٠١ بعض جوانب الإصلاح الإقتصادى فى قطاع الزراعة

لقد بدأت الدولة أولى إجراءاتها فى شأن تنظيم وتخطيط الإنتاج الزراعى بالبدء فى تنفيذ مشروع "تجميع الإستغلال الزراعى ، وتنظيم الدورة الزراعية" مع بداية عام ١٩٥٧/٥٦ ، ثم تلى ذلك تدخل الدولة فى تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية ، حيث بدأت أولى إجراءاتها فى هذا الشأن بتأميم تجارة القطن فى عام ١٩٦١ ثم بدأت خلال نفس العام فى تطبيق نظام التسويق التعاونى لهذا المحصول ، ثم أدخلت فى هذا النظام الكثير من المحاصيل فى سنوات لاحقه مثل القمح والأرز والفول وفول الصويا والسمسم والفول السودانى . وإختلفت درجة تدخل الدولة فى تسويق هذه الحاصلات من التدخل الكامل كما فى حالة القطن والقصب وفول الصويا والتدخل الجزئى والذى إختلف من فترة الى اخرى كما هو الحال بالنسبة لمحاصيل القمح والأرز والسمسم والفول السودانى وبعض المحاصيل الأخرى (١) .

ثم بدأت الدولة فى تحديد التركيب المحصولى السنوى عن طريق تحديد المساحة المخصصة لكل محصول ، كما قامت بإحتكار التجارة فى مستلزمات الإنتاج وتقديم الدعم للزراع وتوفير التمويل اللازم بشروط ميسره ، وذلك كله من أجل تشجيع الانتاج الزراعى وزيادة دخول الزراع مع توفير الإستقرار السعرى محليا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء .

---

(١) معهد التخطيط القومى - الوضع الراهن والمستقبلى لإقتصاديات القطن المصرى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٢) مايو ١٩٩٢ صـ٨٧

ولكن نظرا لعدم تحقق القدر الكبير من هذه الأهداف من جراء التدخل الحكومى ، بل على العكس فقد أدى هذا التدخل إلى الإخلال بمقتضيات الكفاءة الإقتصادية مع زيادة الفجوه الغذائية نتيجة جمود الإنتاج الزراعى لعدم توفير السياسات السعرية المطبقة للحافز الكافى للمنتجين فلقد أدى تدنى سعر الكثير من المنتجات عن نفقة إنتاجها الحقيقية الى زيادة الاستهلاك بل فى بعض الاحيان الى اهدار بعض السلع باستخدامها فى غير ماخصصت له كما هو الحال فى القمح على سبيل المثال • نظرا لكل ذلك بدأت الدولة منذ منتصف الثمانينات فى بذل الجهود للقضاء على التشوهات السعرية التى نجمت عن هذا التدخل من خلال برنامج التكيف الهيكلى على مستوى الإقتصاد القومى بما يؤدى إلى تحسين إستخدام وتوزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع •

وفى هذا المجال قامت الدولة فى عام ١٩٨٧ بالغاء نظام التوريد الإجبارى للمحاصيل - بإستثناء محصولى القطن وقصب السكر بصفة مؤقته - وكذلك الغاء نظام التسعير الجبرى لهذه المحاصيل مع إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج وترك أسعار كل من الانتاج ومستلزماته لقوى العرض والطلب • وتركت التركيب المحصولى ليتحدد حسب الربحية النسبيه لكل محصول وبالتالى القرارات الفردية للزراع كما قامت بالغاء القيود على اسهام القطاع الخاص فى تسويق المنتجات الزراعية وتوحيد أسعار الصرف وتقليل القيود المفروضة على استيراد بعض السلع الزراعية ، وتحرير اسعار القطن وتحرير تسويقه وتجارته •

وفى اطار تحجيم دور الدولة فى قطاع الزراعة من ناحية وتشجيع القطاع الخاص على تولى دوره القيادى فى تنمية هذا القطاع من ناحية أخرى قامت الدولة تدريجيا ببيع ما تملكه من أراضى زراعية للمواطنين وتوسيع ملكيتهم لهذه الأراضى وذلك من خلال ثلاث محاور هى (١) :

---

(١) محمد السعداوى محمد - الإستثمار الخاص فى قطاع الزراعة - دبلوم معهد التخطيط القومى - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٤ ص٨٦

١- بيع شركات القطاع العام الزراعية للأراضى القديمة والجديدة ٠
٢- بيع الأراضى بعد اقامة البنية الأساسية لها ٠
٣- تأجير أوبيع أراضى مستصلحة حديثا قابلة للزراعة للقطاع الخاص٠

ولقد تم فى نهاية ١٩٨٩ بيع ٣٨٤ ألف فدان من أراضى شركات القطاع العام الزراعية القديمة والحديثة ، كما تم توزيع ٣١٤,٨ ألف فدان أراضى جديدة على الشركات الاستثمارية والتعاونيات والأفراد وتم توزيع ١٠٩,٣ الف فدان على الشباب ٠ وبذلك تكون جملة الأراضى الموزعه حوالى ٨٠٨ ألف فدان ٠

٢٠١ بعض جوانب قطاع الزراعة الاقتصادية وطبيعة دور الدولة فى هذا القطاع ٠

١٠٢٠١ طبيعة ودور الإستثمار العام

يتميز قطاع الزراعة المصرى بسيادة الحيازات القزمية وإنخفاض الإنتاجية وبالتالى إنخفاض الربحية مما أدى إلى ضعف وقلة الأوعية الإدخارية للزراع من ناحية ، بالاضافة إلى عدم جاذبية بعض الأنشطة اللازمه لهذا القطاع للإستثمار الخاص من ناحية أخرى ٠ وبالتالى وبالرغم من سيادة الملكية الخاصة فإن الدولة قد تحملت طوال العقود الماضية عبء الإستثمار فى هذا القطاع٠

فكما هو مبين بجدول (١-١) بلغت حصة الإستثمار العام نحو ٩٠٪ من إجمالى الإستثمارات المنفذه فى قطاع الزراعة خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٩٠ وبالرغم من أنه مع بداية الثمانينات قد إتخذت الدولة العديد من الاجراءات لتشجيع القطاع الخاص للإستثمار فى قطاع الزراعة مما أدى إلى خفض الإستثمار العام من نحو ٨٤,٥٪ من إجمالى الاستثمار الزراعى عام ٨٠/١٩٨١ إلى حوالى ٥٤,٨٪ من هذا الإجمالى فى عام ١٩٩٢/٩١ إلا أنه مازال يقوم بالدور الأكبر فى تنمية هذا القطاع ، حيث يبلغ متوسط نصيبه السنوى من إجمالى الإستثمار الزراعى نحو ٦٠,١٪ خلال الفترة ٨٠/١٩٨١ - ١٩٩٢/٩١٠

إن خصائص الاستثمار الزراعى وعدم جاذبية بعض أوجه هذا الاستثمار تقتضى إستمرارية الاستثمار العام فى قطاع الزراعة ، فعلى سبيل المثال هناك ضرورة ملحه للاستثمار العام فى مجال الرى والصرف والذى ينزف عنه الاستثمار الخاص ، وهذا مايمكن ادراكه من خلال الجدول (١-٢) حيث ترتفع حصة الاستثمار العام منسوبة الى اجمالى الاستثمار الزراعى متضمنا الرى والصرف عن حصته منسوبة الى الاستثمار الاجمالى فى انشطة الزراعة واستصلاح الأراضى فقط دون الرى والصرف ، فبينما بلغ نصيب الاستثمار العام نحو ٦٤,١٪ من اجمالى الاستثمار فى الزراعة واستصلاح

جدول (١-١)

تطور الاستثمار الزراعى

العام والخاص خلال الفترة

١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالى الاستثمار الزراعى	عـام		خـاص	
		قيمة	٪	قيمة	٪
٧٠/ ١٩٧١-١٩٧٩	٩٨٥,٦	٨٨٥,٠	٨٩,٨	١٠٠,٦	١٠,٢
١٩٨١/٨٠	٢٨٣,٥	٢٣٩,٦	٨٤,٥	٤٣,٩	١٥,٥
١٩٨٢/٨١	٥٧٤,٢	٣٦٨,١	٦٤,١	٢٠٦,١	٣٥,٩
١٩٨٣/٨٢	٥٠٥,٠	٣٢٣,٧	٦٤,١	١٨١,٣	٣٥,٩
١٩٨٤/٨٣	٥١٩,٠	٣٦٩,٢	٧١,١	١٤٩,٨	٢٨,٩
١٩٨٥/٨٤	٦٦٣,٨	٤١٦,٨	٦٢,٨	٢٤٧,٠	٣٧,٢
١٩٨٦/٨٥	٧٦٥,٩	٥٣٣,٢	٦٩,٦	٢٣٢,٧	٣٠,٤
١٩٨٧/٨٦	٨٨٩,٠	٥١٩,٠	٥٨,٤	٣٧٠,٠	٤١,٦
١٩٨٨/٨٧	١٤٧٦,٩	٦٨٦,٩	٤٦,٥	٧٩٠,٠	٥٣,٥
١٩٨٩/٨٨	١٦٤٦,١	٦٨٦,١	٤١,٧	٩٦٠,٠	٥٨,٣
١٩٩٠/٨٩	١٨٣٩,٩	٨٦٨,٩	٤٧,٢	٩٧١,٠	٥٢,٨
١٩٩١/٩٠	١٩٥١,٧	١٠٩٢,٧	٥٦,٠	٨٥٩,٠	٤٤,٠
١٩٩٢/٩١	١٩٩٢,٠	١٠٩١,٠	٥٤,٨	٩٠١,٠	٤٥,٢

المصدر :

مجلس الشورى - تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسة الاستثمار ١٩٨٥.
وزارة التخطيط - الاداره المركزية للزراعة والرى - بيانات غير منشوره .

جدول (١-٢)

نسبة مساهمه القطاعين العام والخاص فى الاستثمارات

الموظفة فى قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى والرى والصرف

خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩١/٩٠

(٪)

السنوات	زراعة واستصلاح اراضى وري وصرف		زراعة واستصلاح اراضى فقط	
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
١٩٨٣/٨٢	٦٤,١	٣٥,٩	٤١,٩	٥٨,١
١٩٨٤/٨٣	٧١,١	٢٨,٩	٥٠,٩	٤٩,١
١٩٨٥/٨٤	٦٢,٨	٣٧,٢	٣٩,٦	٦٠,٤
١٩٨٦/٨٥	٦٩,٦	٣٠,٤	٤٢,٩	٥٧,١
١٩٨٧/٨٦	٥٨,٤	٤١,٦	٤٢,١	٥٧,٩
١٩٨٨/٨٧	٤٢,٥	٥٣,٥	٣٤,٥	٦٥,٥
١٩٨٩/٨٨	٤١,٧	٥٨,٣	٣٢,٤	٥٧,٦
١٩٩٠/٨٩	٤٧,٢	٥٢,٨	٣٢,٠	٦٨,٠
١٩٩١/٩٠	٥٦,٠	٤٤,٠	٤٤,٩	٥٥,١

المصدر :

معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٧) اكتوبر ١٩٩٢ ص ١٦٢

الاراضى والرى والصرف عام ١٩٨٣/٨٢ ، كان نصيبه من اجمالى الاستثمار فى الزراعة واستصلاح الاراضى فقط فى نفس العام حوالى ٤١,٩٪ ، وانخفضت هاتين النسبتين الى ٥٦٪، ٤٤,٩٪ عام ١٩٩١/٩٠ على التوالى . ولقد بلغ المتوسط السنوى لحصة الاستثمار العام من اجمالى الاستثمار فى الزراعة واستصلاح الاراضى والرى والصرف خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩١/٩٠ حوالى ٥٧٪ ، بينما بلغ هذا المتوسط لحصة الاستثمار العام من الاستثمار فى الزراعة واستصلاح الاراضى دون الرى والصرف نحو ٤٠,١٪ خلال نفس الفترة .

اذن يمثل مجال الرى والصرف وجه من أهم أوجه النشاط الاستثمارى الذى يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيه والذى يعتبر من أهم مقومات وجود قطاع الزراعة واستمراره ،إذ أن مشروعات الرى والصرف من أعمدة زيادة الانتاجية الزراعية والتى تمثل المحور الأول للتنمية الزراعية - التنمية الرأسية فقد أوضحت دراسة للبنك الدولى عن تأثير الصرف المغطى فى مناطق الحمول والمنصورية على انتاجية بعض المحاصيل أن انتاجية كل من البصل ، والثوم ، والقمح إزدادت بنسبة ٣٩٪ ، وبلغت هذه الزيادة بالنسبة لمحاصيل الفول البلدى، والعدس ، والبرسيم نحو ٣٠٪ ، فى حين بلغت ٢٨٪ لمحاصيل القطن والأذره الشامية ، وبالنسبة لمحصولى الأرز وقصب السكر بلغت نسبة الزيادة فى انتاجية كل منهماحوالى ٢٤٪ ، ١٨٪ على الترتيب (١) .

ومن أوجه الاستثمار التى لابد أن يضطلع بها الاستثمار العام فى المستقبل كما كان فى الماضى - خاصة فى ضوء ما استجد من ظروف عالمية - أنشطة البنية الأساسية والبحوث والإرشاد الزراعى ، ومؤسسات التعليم والتسويق والتمويل الزراعى المختلفة بما يضمن النهوض بالانتاجية فى قطاع الزراعة والتى أصبحت فى ظل المنافسة العالمية التى تفرضها إتفاقية الجات فى المستقبل من الأمور المصيرية ليس لقطاع الزراعة فحسب وانما للاقتصاد

---

1) Ministry of Irrigation, Mechanical and Electrical Dep., Feasibility Study of El-Hamoul and El-mansour Pumping Stations, Vol II, Oct. 1975

القومى وجدول (١-٣) يوضح مدى الهوه التى تفصل بين الانتاجية فى الدول الأوربية والانتاجية فى الدول العربية والتى لاتختلف ظروفها [illegible] المصرية كثيرا ٠وفى مجال النهوض بالانتاجية الزراعية تزايد الانفاق الحكومى من حوالى ٣٨,٣ مليون جنيه خلال السبعينات إلى ٢٢٣,٦ مليون جنيه خلال الثمانينات بنسبة زيادة ٤٨٣,٨٪ وكان من ثمار هذه الجهود على سبيل المثال أن زادت انتاجية القمح من ٨,٨ أردب / فدان خلال الفترة ٧٠-١٩٧٤ الى ١٤,٥٥ أردب / فدان عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة نحو ٦٥,٣٪ ٠(١)

وبالرغم من هذه الجهود الا أنه لابد من اعطاء المزيد من الاهتمام بالاستثمار العام فى المستقبل لمحاولة التغلب على ماواجه جهود زيادة الانتاجية فى الماضى من عقبات مثل عجز التمويل المطلوب والذى يكفل توفير وتجديد المعدات والأجهزة بمؤسسات البحث العلمى التى تهدف الى البحث والتطوير التكنولوجى فى الزراعة المصرية ٠ كما ان تطوير وتوسيع العمل الارشادى يعتبر من اهم مقومات التطور التكنولوجى فى الزراعة ، فعلى سبيل المثال يعد استنباط سلالات واصناف جديدة من المحاصيل الزراعية تتميز بارتفاع انتاجيتها وملائمتها للظروف البيئية السائدة من اهم سمات التطور التكنولوجى فى الزراعة ، الا انه وفى اغلب الاحيان قد تتميز الاصناف الجديدة المستنبطه بتباين كبير فيما بينها من ناحية والأصناف السابقة من ناحية اخرى من حيث الطرق المناسبة لاعداد الارض للزراعة ، ومواعيد الزراعة ، والحصاد ، الى جانب التباين فى المعاملات الزراعية مثل كميات التقاوى ، ومعدلات التسميد، ومعدلات الرى وطرق خدمة المحصول ، وعليه فإذا لم يصاحب زراعة الأصناف الجديدة تطبيق طرق الخدمة والمعاملات المطلوبة ، فكثيرا لاتحقق النتائج المستهدفة بل قد تحقق هذه الاصناف مستويات إنتاجية أدنى عنها فى حالة الأصناف السابقة [٢] ٠

---

١) معهد التخطيط القومى - تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالانتاجية الزراعية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٤) ديسمبر ١٩٩٣ ص ٣٤ - ٦٠

٢) نفس المرجع السابق ص ٣٤ - ٦٠

جدول (١-٣)

بعض المؤشرات الخاصة بقطاع الزراعة

فى الدول العربية والدول الاوربية

البيان	المتوسط العربى	متوسط الدول الاوربية	نسبة المتوسط العربى الى المتوسط الاوربى ٪
دخل الهكتار من الاراضى الزراعية بالدولار	١٠٤٢	٣١٩٤	٢٢,٦
انتاجية الهكتار من الحبوب بالطن	١,١	٤,٣	٢٥,٦
انتاجية الهكتار من القمح بالطن	١,٥	٤,٤	٢٤,١
انتاجية الرأس من الالبان بالكيلوجرام	٦٠٠	٦٠٠٠	١٠,٠
نصيب الهكتار من الاسمدة الكيماوية بالكيلو جرام	٦٤	٢٧٧	٢٨,٢
عدد الجرارات الزراعية لكل الف هكتار مزروع	٧,٦	٩٠,٧	٨,٤
نسبة المصنع من الانتاج الزراعى	٠,٢٥	٠,٧	٣٥,٧
نصيب الهكتار من العماله الزراعية	٤٨,٢	١٣,٣	٣٦٢,٤

المصدر :

فلاح سعيد جبر - اتفاقية الجات الجديدة والنظام المتكامل للجودة والأمن الغذائى العربى - اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية - جامعة الدول العربية - القاهرة ٤ - ٧ يوليو ١٩٩٤ ص ٢١

وبالطبع تقع مهمه تعريف الزراع بطرق الخدمة والمعاملات الفنية المطلوبة على عاتق أجهزة الارشاد الزراعى .

هذه بعض الأمور الكامنه فى طبيعة الاستثمار العام ذاته والتى تبرز أهميته فى الماضى وضرورة استمراريتة فى المستقبل بالرغم من عملية التحرير الاقتصادى وما يستتبعها من انكماش فى دور الدولة الاقتصادى بصفة عامة ، وهناك أمور أخرى تتعلق بطبيعة وسلوك الاستثمار الخاص والذى قد لايتفق بالضرورة مع بعض مقتضيات تطوير وتنمية الزراعة مما يلقى المسئولية على الاستثمار العام للوفاء بهذه المتطلبات وهو ما يتضح من خلال الجزء التالى من الدراسة .

٢٠٢٠١ طبيعة ودور الاستثمار الخاص

بالرغم من أن قطاع الزراعة فى مجمله قطاع خاص الا أن دور القطاع الخاص فى الاستثمار المنفذ فى هذا القطاع مازال أقل من الحجم المأمول. إن ذلك يرجع فى المقام الأول الى محدودية الطاقة الادخارية للسكان نتيجة محدودية دخولهم من ناحية ونمط توزيع الدخل الزراعى من ناحية اخرى ، فلقد بلغت نسبة المدخرات الزراعية نحو ١,٦٪ من الدخل الزراعى فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٩/٨٨ وإن كانت قد تزايدت من حوالى ٠,٢٪ عام ١٩٧٤ الى نحو ١,٣٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، الا أنها مازالت تتسم بالمحدودية الشديدة مقارنه بالدخل الزراعى السنوى . ونتيجة لذلك فإن المدخرات الزراعية لم تشكل سوى ٢٤,٦٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة ، وان كانت قد تزايدت هذه النسبة من ٧,٩٧ الى ٢٦,٠٥٪ خلال هذه الفترة (١) .

ولقد ادت جهود الحكومة نحو تحفيز القطاع الخاص بوجه عام وفى قطاع الزراعة بوجه خاص فى اطار عملية التحرير الاقتصادى الى زيادة مساهمه القطاع الخاص فى الاستثمارات الزراعية بصورة متسارعه ، فبالرجوع الى جدول (١-١) يلاحظ أن القطاع الخاص لم يساهم فى اجمالى الاستثمار الزراعى خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٩ الا بنحو ١٠,٢٪ ، وتزايدت هذه الحصة من ١٥,٥٪ عام ١٩٨١/٨٠ الى ٤٥,٢ ٪ عام١٩٩٢/٩١ ، بحيث بلغ متوسط حصته السنوية من اجمالى الاستثمار الزراعى خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١ حوالى ٣٩,٩٪ .

وبالرغم من تزايد النشاط الخاص فى مجال الاستثمار الزراعى بهذه المعدلات العالية منذ بداية الثمانينات وحتى الآن ، الا انه مازال عازفا عن بعض الأنشطة والتى تعتبر من الأهمية بمكان لعملية التنمية الزراعية ، فكما هو

---

(١) عبدالتواب اليمانى وآخرون - التمويل المحلى للاستثمارات الزراعية فى مصر - مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث الزراعية - جامعة عين شمس - القاهرة - المجلد (١) - العدد (٢) اكتوبر ١٩٩٣ صـ ٧٣-٧٥

مبين بجدول (١-٢) ترتفع حصة الاستثمار الخاص فى الانشطة الزراعية البعيدة عن مجال الرى والصرف عن حصته من اجمالى الاستثمار عند أخذ الرى والصرف فى الحسبان وهو مايعنى أن القطاع الخاص لايفضل الاستثمار فى هذا المجال الاخير ، ففى الوقت الذى يبلغ فيه المتوسط السنوى لحصة الاستثمار الخاص من اجمالى الاستثمار فى الزراعة واستصلاح الاراضى والرى والصرف خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩١/٩٠ نحو ٤٣٪ ، كان هذا المتوسط عند استبعاد الرى والصرف حوالى ٥٩,٩٪ من اجمالى الاستثمار فى الزراعة واستصلاح الاراضى خلال نفس الفترة ٠

وكما أن القطاع الخاص لايعطى الأهمية المناسبة للاستثمار فى قطاع الزراعة بصفة عامة مقارنة بالقطاعات الاخرى فإنه يفضل بعض الأنشطة داخل نفس القطاع على بعض الانشطة الأخرى بالرغم من أهميتها على ضوء الأهداف المرحلية المحددة لهذا القطاع ٠

فعلى مستوى القطاعات الإقتصادية وكما يوضح جدول ١(-٤) يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأخيرة بين قطاعات الاقتصاد القومى سواء بالنسبة لعدد المشروعات الاستثمارية الموافق عليها حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ أو بالنسبة لتلك التى بدأت النشاط فعلا حتى هذا التاريخ ٠ فالمشروعات الزراعية الموافق عليها قد بلغت نحو ٧,٩٪ من اجمالى الموافق عليها ، وانخفضت هذه النسبة الى ٦,٥٪ فى حالة المشروعات التى بدأت النشاط فعلا ، مما يعنى أن إنخفاض حصة قطاع الزراعة لاتقتصر فقط على عدد المشروعات الموافق عليها وانما هناك ايضا انخفاض فى معدلات التنفيذ اكثر مما هو حادث فى القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وبحيث بلغت معدلات التنفيذ فى حالة المشروعات الزراعية النصف تقريبا ، فى الوقت الذى بلغت فيه هذه المعدلات للمشروعات الصناعية والتحويلية والانشائية ومشروعات الخدمات نحو ٦٢,٥٪ ، ٧٩,٧٪ ، ٦٧,٩٪ ، ٥٨,٥٪ على الترتيب ٠

جدول (١-٤)

توزيع المشروعات الاستثمارية داخل البلاد

الموافق عليها والتى بدأت النشاط فعلا على

مجالات النشاط المختلفة حتى ١٩٩١/١٢/٣١

القطاع	المشروعات الموافق عليها		المشروعات التى بدأت الانتاج		معدلات تنفيذ المشروعات
	عدد	%	عدد	%	%
المشروعات الصناعية	٦٣٥	٤٢,٦	٣٩٧	٤١,١	٦٢,٥
المشروعات التحويلية	٢٦١	١٧,٥	٢٠٨	٢١,٥	٧٩,٧
المشروعات الزراعية	١١٨	٧,٩	٦٣	٦,٥	٥٣,٤
المشروعات الانشائية	١٩٦	١٣,١	١٣٣	١٣,٨	٦٧,٩
مشروعات الخدمات	٢٨٢	١٨,٩	١٦٥	١٧,١	٥٨,٥
اجمالى	١٤٩٢	١٠٠	٩٦٦	١٠٠	٦٤,٧

المصدر :

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - قطاع البحوث والمعلومات .

وعلى مستوى أنشطة قطاع الزراعة نفسه اتجه المستثمر الى مشروعات الثروة الحيوانية والداجنه ذات الربح السريع ، فبلغت حصتها نحو ٦٢,٧٪ من اجمالى عدد المشروعات الزراعية الموافق عليها حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ ، كما هو مبين بجدول (١-٥) ، بينما بلغت حصة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى ١٦,١٪ فقط ، فى حين أن هذا المجال يعتبر اكثر المجالات حيوية حيث أن اضافة مساحات جديدة من ناحية وزيادة انتاجية الارض القائمة من ناحية اخرى يعتبر من أهم مقومات دعم قطاع الزراعة لمواجهة الآثار المحتمله من جراء تطبيق اتفاقيات الجات سواء عن طريق توفير مساحات جديدة للمحاصيل التىقد ترتفع أسعار الواردات منها مثل القمح والمحاصيل الزيتية أوبزايدة انتاجية المحاصيل التصديرية منها أو الاستيرادية حتى تقوى على المنافسة امام الاسواق الاخرى . ان مدى احجام القطاع الخاص عن الاستثمار فى هذا المجال يتضح من خلال حصة هذه المشروعات سواء من رؤوس الأموال أو التكلفة الاستثمارية لاجمالى المشروعات الزراعية الموافق عليها والتى بلغت ٧,٧٪ ، ٧,٩٪ على التوالى - إن ضعف الحافز أمام الاستثمار الخاص فى مجال الانتاج الزراعى انما يرجع فى المقام الأول الى الاختلال الذى حدث بين أسعار المحاصيل الزراعية والمستوى العام للاسعار نتيجة للسياسات السعرية التى اتبعتها الحكومة مما أدى الى انخفاض العائد من جراء الأسعار فى المشروعات الزراعية مقارنة بأوجه النشاط الاخرى . فعلى سبيل المثال تشير نتائج دراسات الجدوى التى اجريت على الكثير من المشروعات فى هذا المجال وفى مناطق مختلفة ذات نوعيات متباينة من التربة الزراعية مع تركيب محصولى متباين الى أن العائد المالى على الاستثمار فى هذه المشروعات يتراوح ما بين ٥ - ١١٪ وهو يقل وبكثير عن العائد على الاستثمار فى المشروعات الاقتصادية الاخرى غير الزراعية (١)

---

(١) أنظر : معهد التخطيط القومى - الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٦) القاهرة ١٩٨٦ .
عبدالقادر دياب (دكتور) السياسة الزراعية فى جمهورية مصر العربية - مذكرة داخلية رقم ٨٩٥ - معهد التخطيط القومى - ابريل ١٩٩١ صـ٦٩

ونفس الحال ينطبق على مشروعات التكامل الزراعى الصناعى حيث لم تحظ الا بحوالى ١٥,٣٪ من عدد المشروعات الزراعية الموافق عليها وان كان الوضع أفضل من حيث حصتها من اجمالى رؤوس الأموال ومن اجمالى التكلفة الاستثمارية والتى بلغت ٣٧,١٪ ، ٣٨,٦٪ منهما على الترتيب . إن هذه المشروعات تعتبر ضرورية سواء من أجل رفع القيمة المضافة للصادرات الزراعية كوسيلة من وسائل مواجهة الظروف الجديدة فى الاسواق العالمية أو من حيث ايجاد فرص جديدة فى السوق العالمى لتصدير بعض المحاصيل بعد تصنيعها بدلا من تصديرها فى صورتهاالخام مثل الموالح وبخاصة البرتقال نتيجة الاتجاه العالمى فى تصدير الفاكهة بعد اجراء بعض مراحل التصنيع عليها.

وفى حالة المشروعات التى بدأت التنفيذ فعلا والمبينه بجدول (١-٦) يتضح الإقبال الأكبر نحو مجال الثروة الحيوانية والداجنه مقابل الإحجام عن مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى ومشروعات التكامل الزراعى والصناعى، حيث ارتفعت حصتها الى ٦٨,٣٪ من اجمالى المشروعات الزراعية التى بدأت الانتاج فعلا مقابل إنخفاض هذه النسبة الى ١٥,٩٪ ، ١١,١٪ لكل من مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى ومشروعات التكامل الزراعى والصناعى على التوالى . وإن كان الوضع قد اختلف بالنسبة لرووس الأموال والتكاليف الاستثمارية وذلك للارتفاع الواضح فى حصة مشروعات التكامل الزراعى والصناعى من اجمالى رؤوس الأموال واجمالى التكاليف الاستثمارية لكل منهما على الترتيب ، وانخفاض هاتين الحصتين بالنسبة لمشروعات الثروة الحيوانية والداجنه حيث بلغتا ٤٥,٨٪ ، ٢٩,٢٪ . أما بالنسبة لمشروعات استصلاح واستزراع الاراضى فلقد انخفضت حصتيها من اجمالى رؤوس الأموال ومن اجمالى التكاليف الاستثمارية وبلغتا ٥,١٪ ، ٦,٢٪ على التوالى ، وهو ما يعنى إنخفاض معدلات التنفيذ فى حالة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى سواء من حيث عددها أو من حيث رؤوس أموالها أو من حيث تكلفتها الاستثمارية .

جدول (١-٥)
المشروعات الاستثمارية الزراعية الموافق عليها
حتى ١٩٩٠/١٢/٣١

القطاع	عدد المشروعات		رؤوس الأموال		التكاليف الاستثمارية	
	عدد	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	٧٤	٦٢,٧	٢١٢,٠	٤٩,٧	٤٢٤,٦	٤٨,٣
مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	١٩	١٦,١	٣٢,٩	٧,٧	٦٩,٠	٧,٩
مشروعات التكامل الزراعى الصناعى	١٨	١٥,٣	١٥٨,٢	٣٧,١	٣٣٩,٥	٣٨,٦
مشروعات الثروة السمكية	٧	٥,٩	٢٣,٤	٥,٥	٤٥,٤	٥,٢
اجمالى	١١٨	١٠٠	٤٢٦,٥	١٠٠	٨٧٨,٥	١٠٠

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (١-٦)
المشروعات الاستثمارية الزراعية التى بدأت النشاط فعلا
حتى ١٩٩٠/١٢/٣١

القطاع	عدد المشروعات		رؤوس الأموال		التكاليف الاستثمارية	
	عدد	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	٤٣	٦٨,٣	١٢٨,١	٤٥,٨	١٤٣,١	٢٩,٢
مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	١٠	١٥,٩	١٤,٢	٥,١	٣٠,٤	٦,٢
مشروعات التكامل الزراعى الصناعى	٧	١١,١	١١٨,٣	٤٢,٣	٢٧٧,١	٥٦,٦
مشروعات الثروة السمكية	٣	٤,٨	١٨,٩	٦,٨	٣٩,٢	٨,٠
اجمالى	٦٣	١٠٠	٢٧٩,٤	١٠٠	٤٨٩,٨	١٠٠

المصدر : نفس المصدر السابق .

الفصل الثانى

مساهمة قطاع الزراعة
فى الانفاق العام

١٠٢ التطور التاريخى لمساهمه قطاع الزراعة فى ايرادات الموازنة العامة للدولة

١٠١٠٢ فائض شركات القطاع العام العاملة فى النشاط الزراعى

لاتقتصر المصادر التى تحصل منها الموازنة العامة للدولة على ايرادات من قطاع الزراعة على الضرائب والرسوم المختلفة سواء كانت هذه الضرائب مباشرة أوغير مباشرة عن طريق السياسات السعرية ، وانما هناك مصدر غير قليل الأهمية كان يتمثل فى الارباح التى تحققتها شركات القطاع العام فى قطاع الزراعة ، والتى تم تصفية الجزء الاكبر منها خلال خطوات الأصلاح الاقتصادى وجارى تصفية البقية الباقية .

والجدول (٢-١) يوضح الفائض الصافى لهذه الشركات بعد خصم العجز فى الشركات التى تحقق عجزا من فائض الشركات التى تحقق فائضا . ولقد زاد هذا الفائض من ٢٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى ١٥٥,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة زيادة حوالى ٥٥٢,٩ ٪ ، أى أن هذا الفائض قد أصبح خمسة أمثاله فى خلال تسع سنوات ، ولقد بلغ متوسط معدل نموه السنوى خلال نفس الفترة نحو ٣١,٨٪ . وبالطبع سوف يختفى هذا المصدر المهم من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة والذى كان يرد اليها من قطاع الزراعة بعد تمام تصفية هذه الشركات وتحويلها الى القطاع الخاص من خلال عملية التحرير الاقتصادى .

جدول (٢-١)

الفائض الجارى لشركات القطاع العام

فى قطاع الزراعة والائتمان والانتاج الحيوانى

خلال الفترات ١٩٧٨ - ١٩٨٧/٨٦

(مليون جنيه)

السنوات	الفائض الجارى	العجز الجارى	صافى الفائض	
			قيمة	معدل نمو (٪)
١٩٧٨	٣١,٥	٧,٧	٢٣,٨	-
١٩٧٩	٤٩,٤	٢,٨	٤٦,٦	٩٥,٨
١٩٨١/١٩٨٠	١٠٠,٥	٧,١	٩٣,٤	١٠٠,٤
١٩٨٢/١٩٨١	٩٦,٧	١٥,٥	٨١,٢	(١٣,١)
١٩٨٣/١٩٨٢	١٠٧,٥	١٩,٠	٨٨,٥	٩,٠
١٩٨٤/١٩٨٣	١١٨,٢	١٤,٨	١٠٣,٤	١٦,٨
١٩٨٥/١٩٨٤	١٣٢,١	٤,٢	١٢٧,٩	٢٣,٧
١٩٨٦/١٩٨٥	١٣٩,٠	١٢,٣	١٢٦,٧	(٠,٩)
١٩٨٧/١٩٨٦	١٥٨,٧	٣,٣	١٥٥,٤	٢٢,٧

المصدر :

مجلس الشورى تقرير للشئون المالية والاقتصادية عن ادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى ١٩٩٠ص ٥٢

٢٠١٠٢ الضرائب المباشرة فى قطاع الزراعة

تطورت الضريبة الزراعية على عدة مراحل منذ أن أدخلت فى مصر عام ١٨٣٠ ثم قننت حسب التشريع الضريبى الحالى بموجب القانون الصادر برقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والذى ادخل عليه الكثير من التعديلات بحيث أصبحت الضريبة الحالية تتكون من ضريبة الأطيان والضريبة المفروضة على بعض الأنشطة الزراعية وهى المحاصيل البستانية والنباتات الطبية والعطرية (١) .

وتتميز هذه الضريبة بأنها تخضع لسعر منخفض من ناحية وغير تصاعدى من ناحية أخرى وذلك مقارنة بالضرائب النوعية الأخرى ، علاوة على أن هناك انفصال تام بين الضريبة والوعاء الخاضع للضريبة ، اذ أن ضريبة الاطيان تحسب على أساس نسبة من القيمة الايجارية وهى التى تكون عادة اقل من الايجار الفعلى ، ونفس الحال بخصوص الضريبة على دخل المحاصيل البستانية والنباتات الطبية والعطرية ، حيث تحسب على أساس نسبة معينه من القيمة الايجارية وشتان بين القيمة الايجارية للفدان ودخل هذا الفدان من هذه المحاصيل .

إن هاتين الميزتين قد انعكستا على حصيلة هذه الضريبة والتى اتسمت بالجمود النسبى مقابل الحصيلة من الضرائب الاخرى والتى تتزايد دائما مع زيادة الدخول المتحققة فى الأنشطة المختلفة ، علاوه على ضآلة الجزء الذى تشكله حصيله هذه الضريبة من الدخل المتحقق فى قطاع الزراعة ، ففى الوقت الذى تزايدت فيه الضرائب المباشرة الإجمالية من حوالى ١٥٨٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ الى نحو ١٠٧١٠ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ وبنسبة زيادة تقدر بحوالى ٥٧٤,٤٪، لم تزد فيه الضرائب الزراعية سوى من ٣١,٣ مليون جنيه الى ١١٣,٦ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٢٦٢,٩٪ خلال نفس الفترة (٢) .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) - السياسة الضريبية وأثرها على الانتاج والصادرات الزراعية - المؤتمر القومى للتصدير - مركز تنمية الصادرات ابريل ١٩٨٥ .

(٢) انظر الملحق الاحصائى .

وعلاوه على الانخفاض الواضح فى نسبة ماتشكله الضريبة الزراعية من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة ، فإنه نتيجة للجمود النسبى فى تطور حصيلة هذه الضريبة أخذت هذه النسبة فى الانخفاض باستمرار- كما هو مبين بجدول (٢-٢) - بحيث انخفضت من حوالى ١,٩٧٪ الى نحو ١,٠٦ من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة ، فى الوقت الذى شكل فيه الدخل الزراعى نحو ٢٠,١٪ من اجمالى الدخل القومى عام ١٩٨١/٨٠ وانخفضت هذه النسبة الى ١٦,٥٪ عام ١٩٩٢/٩١٠ وهكذا فبينما يشكل الدخل الزراعى نحو ١٩,١٪ من الدخل القومى فى المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة ، لم تبلغ حصة الضرائب الزراعية من اجمالى الضرائب المباشرة الا حوالى ١,٣٩٪ فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة ٠

إن هذا الامر يزداد جلاء من خلال علاقة الضريبة الزراعية بالدخل الزراعى ، حيث لم تشكل حصيلة هذه الضريبة سوى حوالى ٠,٩١٪ من هذا الدخل عام ١٩٨١/٨٠ ، بل وانخفضت هذه النسبة باستمرار حتى وصلت الى ادنى مستوى لها عند ٠,٣٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧ ، ونتيجة لرفع القيمة الايجارية للاراضى الزراعية مما ادى الى القفزة الواضحه فى حصيلة هذه الضريبة - باعتبارها نسبة من القيمة الايجارية - فقد زادت هذه النسبة مرة اخرى الى ٠,٦٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩ ، ولكنها عاودت الانخفاض مرة أخرى الى أن وصلت ٠,٥٥٪ عام ١٩٩٢/٩١ ،وهذا الاتجاه يعتبر منطقيا مع كون هذه الضريبة ذات سعر ثابت ومربوطه على أساس القيمة الايجارية وليس لها علاقة مباشرة بالدخل الزراعى المتحقق فعلا كما سبق القول ٠ وبالتالى فإنه فى حين تبلغ نسبة حصيلة الضرائب المباشرة غير الزراعية من الدخول غير الزراعية نحو ٩,٤٢٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١، لم تشكل نسبة حصيلة الضريبة الزراعية من الدخل الزراعى ، حوالى نصف فى المائة فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة ، وهو مايدلل على عدم مقدره الضريبة المباشرة الحالية فى قطاع الزراعة على القيام بوظيفة تمويلية من وجهة نظر الموازنة العامة للدولة ، وبالتالى ضرورة اصلاح هذه الضريبة وخاصة فى ضوء اختفاء الاشكال المختلفة للضرائب غيرالمباشرة والتى كانت تحصلها الدولة من قطاع الزراعة ، كما سيتضح من خلال الجزء التالى من الدراسة ٠

جدول (٢-٢)

تطور العلاقة بين حصيلة الضرائب والدخل

خلال الفترة ٨٠/١٩٨١- ٩١/١٩٩٢

(٪)

السنوات	الدخل الزراعى ٪ من الدخل القومى	الضرائب الزراعية ٪ من اجمالى الضرائب المباشرة	حصيلة الضريبة الزراعية ٪ من الدخل الزراعى	حصيلة الضرائب المباشرة غير الزراعية ٪ من الدخل غير الزراعى
١٩٨١/١٩٨٠	٢٠,١	١,٩٧	٠,٩١	١١,٤٦
١٩٨٢/١٩٨١	١٩,٨	١,٧٩	٠,٧٦	١٤,٢٣
١٩٨٣/١٩٨٢	٢٠,٣	١,٤٦	٠,٦٢	١٠,٦٢
١٩٨٤/١٩٨٣	١٩,٣	١,١٩	٠,٥٦	١١,١٠
١٩٨٥/١٩٨٤	١٨,٢	١,٣١	٠,٥٣	٨,٩٣
١٩٨٦/١٩٨٥	١٩,٠	١,٣٠	٠,٤٦	٨,١٤
١٩٨٧/١٩٨٦	٢٠,٧	١,٣٠	٠,٣٦	٧,١٩
١٩٨٨/١٩٨٧	١٩,٢	١,١٣	٠,٣٣	٦,٩٢
١٩٨٩/١٩٨٨	١٩,٤	١,٢١	٠,٣٨	٧,٤٠
١٩٩٠/١٩٨٩	١٩,٥	١,٩٦	٠,٦٦	٧,٩٤
١٩٩١/١٩٩٠	١٧,٢	١,٤٨	٠,٦٥	٨,٩٨
١٩٩٢/١٩٩١	١٦,٥	١,٠٦	٠,٥٥	١٠,١١

المصدر :

محسوب على أساس الملحق الاحصائى

٣٠١٠٢ الضرائب غير المباشرة فى قطاع الزراعة

كانت تقوم الدولة بإقتطاع حصة من دخول الزراع فى صورة ضرائب غير مباشرة وذلك من خلال محورين : الأول تحديد حصة من بعض المحاصيل تسلم بصورة جبرية الى الحكومة عند مستوى معين من الأسعار وتختلف هذه الكمية من محصول الى آخر ومن وقت إلى آخر ، فالتوريد الاجبارى شمل كل الانتاج من القطن والقصب وشمل جزء من الانتاج فى حالة العديد من المحاصيل الأخرى مثل القمح والأرز والفول والبصل والسمسم، ثم الغى هذا التوريد بالنسبة لجميع المحاصيل - ما عدا القطن والقصب - منذ عام ١٩٨٧ ثم تحرير تجارة القطن وتسويقة بعد ذلك • وأصبح التوريد اختياريا ويهدف الى ضمان حد أدنى من الاسعار للزراع •

أما المحور الثانى فتمثل فى تحديد أسعار هذه المحاصيل عند مستويات أقل من الأسعار السائدة سواء فى السوق المحلى أو فى السوق العالمى (أسعار التصديرأواسعار الاستيراد حسب موقع المحصول فى التجارة الخارجية) •

ولقد واجهت جميع التقديرات لذلك الجزء الذى يصب فى الموازنة العامة للدولة من جراء هذا التدخل من قبل الحكومة بكثير من العقبات لعل من أهمها عدم توافر البيانات المناسبة من حيث الكم ومن حيث الكيف ، لذلك فإن التقديرات المختلفة أتسمت بالتباين الكبير فى الوصول الى حجم هذا الجزء من الدخل الزراعى الذى تستحوذ عليه الدولة من جراء هذه السياسات • فلقد قدرت احدى الدراسات أن ماتحصل عليه الدولة من خلال الفروق السعرية بين أسعار التوريد الاجبارى للسلع التصديرية وأسعار تصديرها ومن خلال حصيلة الضرائب الزراعية نحو ٥٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦١/٦٠ إزدادت الى ٩٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٥ ثم إلى ٣٥٧,١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ([1]) •

---

[1]) عبدالقادر دياب (دكتور) - الزراعة المصرية ومعالم عامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية - مذكرة خارجية رقم ١٣٣٢ - معهد التخطيط القومى ١٩٨٢

وقام فريق باحثين من وزارة الزراعة بتقدير هذا الجزء فى النصف الأول من السبعينات عند حوالى ٣٥ مليون جنيه (١)، وبمعدل ٣,٤٪ من الدخل الزراعى فى المتوسط سنويا ، بينما قدر البنك الدولى هذا المعدل عند ١٤٪ من القيمة المضافة فى الزراعة (٢) .

وتمت محاولة أخرى فى بداية الثمانينات حيث قدرت هذا الجزء حسب تصريح وزير الزراعة بمقدار ١٥٠٠ مليون جنيه بمعدل ٥٠٪ من الدخل الزراعى فى المتوسط سنويا (٣)، وإن كان هذا التقدير ينطوى على شئ من المبالغة وتمت مناقشة حيثيات ذلك بالتفصيل فى دراسة قام بها الباحث لمعهد التخطيط القومى (٤) .

وأخيرا قدرت احدى الدراسات أن ما تحصل عليه الدولة من خلال سياسات تحديد الأسعار والتوريد الاجبارى من قطاع الزراعة يقدر بنحو ٣٦٤ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، وارتفع الى نحو ٣٧٨ مليون جنيه فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، وكان أقصى حد له ٦٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨١ (٥)

---

١) عبد الهادي على النجار - الفائض الاقتصادي الفعلى ودور الضريبة فى تعبئة الفائض الاقتصادى - رسالة دكتوراه - جامعة الاسكندرية ١٩٧٤ صـ٢٧

2) World Bank , A.R. Egypt, Issues of Trade Strategy and Investment Planning, Rep.No. 4136 EGP January 1983 P.8.

٣) الأهرام الاقتصادى - القاهرة عدد ٧٢٩ عام ١٩٨٣

٤) معهد التخطيط القومى - امكانية وحدود مساهمة ضريبة على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٢) يوليو ١٩٨٦ ص٢٤

٥) عثمان الخولى (دكتور) ، حسن على خضر (دكتور) - دور الزراعة فى الاقتصاد القومى فى جمهورية مصر العربية ، الاهداف ، والامكانيات ، والمحددات - ندوه السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربية - وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة - القاهرة ١٩٨٧ ص ١٥

ولكن قد يثور تساؤل عن مدى مايتحقق فعلا من ايرادات للموازنة العامة من جراء هذه السياسات فى ضوء ما كانت تقدمه من دعم لمستلزمات الانتاج الزراعى ، وهل الصافى فى صالح الموازنة العامة للدولة أم العكس ، وللاجابة على هذا التساؤل تمت محاولات عدة لتقدير صافى ما يؤول من قطاع الزراعة الى الموازنة العامة لعل أهمها تلك الدراسة التى قامت بتقدير العبء الصافى الذى يتحمله القطاع الزراعى نتيجة للسياسة السعرية فى عام ١٩٨٠ ، فأوضحت أن المحول خارج قطاع الزراعة إلى الموازنة للدولة بلغ نحو ٩٨٧ مليون جنيه والدعم المباشر وغير المباشر المقدم لهذا القطاع بلغ حوالى ٤٠٧ مليون جنيه وبالتالى يكون الصافى المحول من قطاع الزراعة الى الموازنة العامة نحو ٥٨٠ مليون جنيه (١)

وعلى كل الأحوال يمكن القاء الضوء على حجم وطبيعة هذه الضريبة غير المباشرة من خلال تأمل تطور الحصة المسلمه إجباريا وأنواع المحاصيل وبالتالى على أى الفئات يقع عبء هذه الضريبة . فبأستثناء محصولى القطن والقصب اللذين يسلما بالكامل اجباريا - كما سبق القول - بلغ متوسط الجزء المسوق تعاونيا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٣ لمحاصيل القمح والأرز والفول والبصل والفول السودانى والسمسم والعدس والثوم ١٣٪ ، ٤٥٪ ، ١١٪ ، ٤٥٪ ، ٥٦٪ ، ٢٣٪ ، ١٢٪ من انتاج هذه المحاصيل السنوى على التوالى .وقد أخذت نسب الكميات المسلمه اجباريا فى التناقص خلال الفترة المذكورة الى أن الغيت فى عام ١٩٨٧ (٢) .

---

1) Agency For Inernational Development , Agricultural Prices and Poliqies in Egypt, 1974 - 1981, Washington, D.C. Feb . 1982, P.23

٢) معهد التخطيط القومى - امكانية وحدود ومساهمة ضريبة على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة ... مرجع سابق ص ٢٦

وقد قدرت قيمة الجزء المسوق تعاونيا خلال نفس الفترة بنحو ٥٥,٧٪ من اجمالى قيمة الانتاج من المحاصيل المسوقة تعاونيا فى المتوسط سنويا ، ومن الواضح أن السياسة السعرية لم تشمل جزء كبير من اجمالى الانتاج الزراعى ، حيث بلغت قيمة الحصة المسوقة تعاونيا من جميع المحاصيل ١٢,٣٪ من الانتاج الزراعى الاجمالى فى المتوسط لنفس الفترة (١)، ونظرا لان هذه السياسة شملت فقط المحاصيل الحقلية فان العبء الاكبر للضرائب غير المباشرة قد وقع على كاهل صغار المزارعين ، واللذين غالبا مايركزون نشاطهم فى إنتاج هذه المحاصيل ٠

ويتضح هذا العبء من خلال النظر إلى الفروق بين أسعار توريد هذه المحاصيل من ناحية وأسعار المنتج والتصدير لنفس المحاصيل من ناحية أخرى ، وكما هو مبين بجدول (٢-٣) تتفاوت هذه العلاقة من محصول الى اخر وبشكل واضح ٠

فبالنسبة لما يشكله سعر التوريد من سعر المنتج كان عند ادنى مستوى له فى حالة محصول الفول السودانى حيث بلغت حصة سعر التوريد نحو ٦٢,٦٪ من سعر المنتج فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، وكان عند أكبر مستوى له فى حالة محصول القطن حيث شكل سعر التوريد حوالى ٩٤,٥٪ من سعر المنتج كمتوسط سنوى لنفس الفترة ٠ وبلغت هذه النسبة لمحاصيل القمح ، والفول البلدى ، والأرز ، والعدس نحو ٩١,٤٪ ، ٨٧,١٪ ، ٨٢,٥٪ ، ٧٦,٨٪ على الترتيب ٠ ولكن تزداد الفروق بين سعر التوريد وأسعار السوق اذا ما أخذت أسعارالتصدير أو الاستيراد وبالتالى يتضح مدى النسبة التى تستقطع بواسطة الدولة من الزراع كضريبة غير مباشرة ، وخاصة فيما يتصل بالمحاصيل التصديرية مثل القطن والأرز والفول السودانى ، حيث شكل سعر التوريد لهذه المحاصيل نحو ٨٣,٢٪، ٤٤,٢٪ ، ٤٧,٢٪ من سعر التصدير فى المتوسط سنويا لنفس الفترة على التوالى ٠ وبانتالى فإن

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٨

الدولة كانت تستحوذ على نحو ١٦,٨٪ من كل طن يتم تصديره من القطن وحوالى ٥٥,٨٪، ٥٢,٨٪ من سعر كل طن يتم تصديره من محصولى الأرز والفول السودانى من الحصة الموردة اجباريا من هذين المحصولين. ونفس الحال كان سعر التوريد يبلغ نحو ٨٨,٤٪ ، ٧٧,٨٪ من اسعار الاستيراد لمحصولى القمح والفول البلدى فى المتوسط سنويا على التوالى خلال نفس الفترة. ولم يختلف الحال الا بالنسبة للعدس حيث كان متوسط سعر التوريد اكبر من متوسط سعر الاستيراد .

ولكن من الملاحظ أن النسبة التى كانت تستقطعها الدولة من الدخل الزراعى فى صورة ضريبة غير مباشرة قد أخذت فى التناقص سنة بعد أخرى منذ منتصف الثمانينات عندما بدأت الدولة تخفض من قبضتها على قطاع الزراعة تمشيا مع برنامج الاصلاح الاقتصادى ، وبدأت تعمل على زيادة أسعار توريد الحاصلات لحفز الزراع على انتاج اكثر من هذه الحاصلات وخاصة بالنسبة للقطن والقمح . الا أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى قد قلل من الآثار المرجوه من جراء زيادة أسعار التوريد عند المقارنة مع الأسعار الخاصة بالتصدير أو الاستيراد نظرا للزيادة الشديدة فى هذه الاسعار مقومه بالجنيه المصرى .

فعند النظر الى تطور العلاقة بين أسعار التوريد وأسعار المنتج تتضح حقيقة محاولات الدولة زيادة اسعار الحاصلات الموردة لكى تقترب من الأسعار المزرعية لهذه الحاصلات بصورة اكبر . فبالنسبة للقمح كسلعة استراتيجية وللحد من وارداتها التى تزايدت من سنة الى اخرى قامت الدولة - بالتوازى مع الغاء التوريد الاجبارى وجعله اختياريا - برفع أسعاره منذ منتصف الثمانينات بمعدلات تفوق معدلات زيادة اسعار الانتاج ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لاسعار التوريد نحو ٢٩,٨٪ ، بينما كانت هذه النسبة فيما يخص أسعار المنتج حوالى ٢٤,٨٪، وذلك بهدف الحث على زيادة الانتاج المحلى ، وهذا ما حدث سواء بزيادة المساحة المنزرعة بالقمح أو بزيادة انتاجية الوحدة الأرضية خلال هذه الفترة . بل وفاقت أسعار التوريد أسعار الاستيراد فبعد أن كانت أسعار التوريد لاتمثل الا حوالى ٤٥٪ عام ١٩٨١ ، أصبحت تشكل

نحو ١١٦,٧٪ من أسعار الاستيراد عام ١٩٩٠ ٠

مجمل القول أن الدولة كانت تحصل من خلال السياسات السعرية على جزء ليس بالقليل من الدخل الزراعى فى صورة ضرائب غير مباشرة -وإن كانت هذه الضريبة تقع على عاتق صغار المزارعين بإعتبار أن دائرة نشاطهم تتركز فى انتاج المحاصيل الحقلية - وأخذت تفقد هذا المصدر تدريجيا الى أن تم تحرير هذه الحاصلات تماما سواء من التوريد الاجبارى أو من تحديد أسعارها عند مستويات أقل من أسعار السوق ٠

جدول (٢-٣)

تطور العلاقة بين أسعار التوريد وأسعار المنتج

والتصدير أو الاستيراد لأهم المحاصيل المسوقه تعاونيا

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(جنيه /طن)

السنوات	القطـــن					الأرز				
	سعر المنتج (١)	سعر التصدير (٢)	سعر التوريد (٣)	٣ : ١	٢ : ١	سعر المنتج	سعر التصدير	سعر التوريد	٣ : ١	٢ : ١
١٩٨٠	٢٩٩,٩	٥٤١,٩	٢٨٣,٤	٩٤,٥	٥٢,٣	٨١,٣	٢٦٩,٤	٧٥	٩٢,٣	٢٧,٨
١٩٨١	٣٦٨,٨	٤٨٦,٧	٣٤٨,٥	٩٤,٥	٧١,٦	٩٨,٨	٣٣٩,٧	٨٥	٨٦,٠	٢٥,٠
١٩٨٢	٣٨٠,٧	٤٣٤,٤	٣٥٩,٨	٩٤,٥	٨٢,٨	١٣٠,١	٣٣١,٦	٩٥	٧٣,٠	٢٨,٦
١٩٨٣	٤١٣,٥	٤٩٩,٠	٣٩٠,٨	٩٤,٥	٧٨,٣	١٢٦,١	٢٣٢,٥	١٠٥	٨٣,٣	٤٥,٢
١٩٨٤	٤٧٠,١	٦١٧,٨	٤٤٤,٢	٩٤,٥	٧١,٩	١٣٠,٦	٢١٧,٤	١١٥	٨٨,١	٥٢,٩
١٩٨٥	٦١٥,٠	٥٨٧,٦	٥٨١,٢	٩٤,٥	٩٨,٩	٢١١,٥	٢٢٦,٠	١٢٥	٥٩,١	٥٥,٣
١٩٨٦	٦١٦,٩	٦٣٦,٦	٥٨٢,٩	٩٤,٥	٩١,٦	٢٤٧,٣	٣٢٦,٣	١٦٥	٦٦,٧	٥٠,٦
١٩٨٧	٧٢٤,٩	٧٨٠,٦	٦٨٤,٠	٩٤,٥	٨٧,٦	٢٠٦,٠	٢٩١,٢	٢٠٠	٩٧,١	٦٨,٧
١٩٨٨	٩٣٠,١	٢٤٥٦,٤	٨٨٢,٠	٩٤,٥	٣٥,٩	٢٥٦,٥	٤٦٤,٩	٢٠٠	٧٨,٠	٤٣,٠
١٩٨٩	١٢٨٢,٥	١٥١٦,٨	١٢١٢,٠	٩٤,٥	٧٩,٩	٢٦٢,٠	٥٤٦,٠	٢٧٥	١٠٥,٠	٥٠,٤
١٩٩٠	١٦٦٣,٤	٩٥٦,٤	١٥٧٢,٠	٩٤,٥	١٦٤,٤	٣٦٧,٠	٧٤٠,٠	٢٨٨	٧٨,٥	٣٨,٩
متوسط				٩٤,٥	٨٣,٢				٨٢,٥	٤٤,٢

السنوات	القمح					فول بلدي				
	سعر المنتج (١)	سعر الاستيراد (٢)	سعر التوريد (٣)	١ : ٣	٢ : ٣	سعر المنتج (١)	سعر الاستيراد (٢)	سعر التوريد (٣)	١ : ٣	٢ : ٣
١٩٨٠	٨٨,٠	١٤٥,٣	٧٧,٧	٨٨,٣	٥٣,٥	١٩٩,٠	٢٣٧,٣	١٦١,٣	٨١,١	٦٨,٠
١٩٨١	٩١,٨	١٧٢,٧	٧٧,٧	٨٤,٦	٤٥,٠	٢٣٤,٦	٢٥٦,٦	٢٢٥,٧	٩٦,٢	٨٨,٠
١٩٨٢	٨١,٨	١٦٠,٥	٨٠,٠	٩٧,٨	٤٩,٨	٢٤٠,١	٢٧٥,١	٢٣٨,٦	٩٩,٤	٨٦,٧
١٩٨٣	١٠٩,٩	١٣٢,٢	٨٣,٤	٧٥,٩	٦٣,١	٢٥١,٢	٣٦٤,٥	٢٣٨,٦	٩٥,٠	٦٥,٥
١٩٨٤	١٢٤,٤	١٤٤,٦	١٢٠,١	٩٦,٥	٨٣,١	٢٧٧,٤	٢٥٠,٠	٢٥٨,٠	٩٣,٠	١٠٣,٢
١٩٨٥	١٧١,٨	١٥٤,٩	١٦٦,٧	٩٧,٠	١٠٧,٦	٣١٧,٩	٣١٣,١	٢٧٧,٣	٨٧,٢	٨٨,٦
١٩٨٦	٢٢٥,٠	١٤٣,٣	١٦٦,٧	٧٤,١	١١٦,٣	٤٥٨,١	٦٨٤,٠	٣٥٤,٧	٧٧,٤	٥١,٩
١٩٨٧	٢٢٣,٦	١٦٩,٨	٢٠٠,١	٨٩,٥	١١٧,٨	٥٤٩,٤	٦٩٠,٠	٤٨٣,٧	٨٨,٠	٧٠,١
١٩٨٨	٢٣٧,٥	٢٧٤,٦	٢٦٦,٨	١١٢,٣	٩٧,٢	٥٥٣,٥	-	٤٨٣,٧	٨٧,٤	-
١٩٨٩	٤٣٦,٧	٣٢٧,٠	٤٠٠,٢	٩١,٦	١٢٢,٤	٥٧٧,٣	-	٤٨٣,٧	٨٣,٨	-
١٩٩٠	٤٧٣,٦	٣٩٦,٠	٤٦٢,٠	٩٧,٦	١١٦,٧	٦٩٠,٣	-	٤٨٣,٧	٧٠,٠	-
				٩١,٤	٨٨,٤				٨٧,١	٧٧,٨

تابع جدول (٢-٣)

السنوات	العدس					الفول السوداني				
	سعر المنتج (١)	سعر الاستيراد (٢)	سعر التوريد (٣)	١ : ٣	٢ : ٣	سعر المنتج	سعر التصدير	سعر التوريد	١ : ٣	٢ : ٣
١٩٨٠	٣١٧,٩	٣٤٥,٨	٢٥٠,٠	٧٨,٦	٧٢,٣	٣١٦,٢	٦٢٠,٨	٢٦٦,٦	٨٤,٣	٤٢,٩
١٩٨١	٤٥٥,٤	٢٨٢,٩	٣٧٥,٠	٨٢,٣	١٣٢,٦	٤٠٤,٠	٦٠٥,٢	٢٦٦,٦	٦٦,٠	٤٤,١
١٩٨٢	٥٢٠,٥	٣٤٣,٦	٣٧٥,٠	٧٢,٠	١٠٩,١	٤٥٣,٥	٥٧٠,٨	٣٥٣,٢	٧٧,٩	٦١,٩
١٩٨٣	٥٨٥,٤	٣٥٥,٤	٣٧٥,٠	٦٤,١	١٠٥,٥	٤٨٥,٢	٥٥٣,١	٣٥٣,٢	٧٢,٨	٦٣,٩
١٩٨٤	٦٣٢,٩	٢٢٠,٣	٥٦٢,٥	٨٨,٩	٢٥٥,٣	٥٧٣,٦	٦١٥,٢	٢٦٦,٦	٦٣,٩	٥٩,٦
١٩٨٥	٧٩٠,٨	٧٤١,٣	٧١٨,٧	٩٠,٩	٩٧,٠	٧٠٩,٩	٤٧٨,١	٤٥٣,٢	٦٣,٨	٩٤,٨
١٩٨٦	١٠٥٧,٩	٨٧٨,٤	٨٧٥,٠	٨٢,٧	٨٢,٧	٧٥٤,٥	١٠٠٥,٦	٤٧٩,٩	٦٣,٦	٤٧,٧
١٩٨٧	١٠٨١,٩	٨٣٨,٥	٨٧٥,٠	٨٠,٩	١٠٤,٤	٨٨٨,٧	١٧٠٠,٠	٤٧٩,٩	٥٤,٠	٢٨,٢
١٩٨٨	١٠٥١,٠	٧٥٥,٤	٨٧٥,٠	٨٣,٣	١١٥,٨	٩٤٣,٨	٢٠٥٣,٥	٤٧٩,٩	٥٠,٨	٢٣,٤
١٩٨٩	١٤١٩,٦	١٠٧٢,٠	٨٧٥,٠	٦١,٦	٨١,٦	١٠٠٨,٠	١٦٧٣,٠	٤٧٩,٩	٤٧,٦	٢٨,٧
١٩٩٠	١٤٧٨,٤	١٨٠٤,٠	٨٧٥,٠	٥٩,٢	٤٨,٥	١٠٨٣,٧	٢٠١٣,٠	٤٧٩,٩	٤٤,٣	٢٣,٨
				٧٦,٨	١٠٩,٥				٦٢,٦	٤٧,٢

المصدر :معهدالتخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - مرجع سابق ص ٣٤٩-٣٥٥

٢٠٢ مستقبل السياسة الضريبية فى قطاع الزراعة

بعد أن اتضحت ضرورة استمرار دور فاعل للاستثمار العام فى قطاع الزراعة ، وبعد أن فقدت الموازنة العامة للدولة موارد مهمه من هذا القطاع سواء فى صورة فائض الشركات العامة التى كانت تعمل فى النشاط الزراعى وتم أو جارى تحويلها الى المكلية الخاصة ، أو فى صورة ضرائب غير مباشرة من خلال سياسات التوريد والتسعير الجبريين، وفى ظل جمود الحصيلة الحالية للضرائب على الاطيان الزراعية واخيرا فى ضوء محدودية الموارد المتاحة لموازنة الدولة بصفة عامة كنتيجة لتغير دور الدولة الاقتصادى وتخصيص القطاع العام ، وبالتالى اعتماد هذه الموازنة بصفة أساسية على الايرادات الضريبية ، فإنه لابد من البحث عن مصادر تمويل بديلة ليساهم قطاع الزراعة فى تمويل نصيبه من الاستثمار العام فى المستقبل .

إن تقنين واضح لكيفية مساهمة قطاع الزراعة فى هذه العملية يستمد أهميته من كون أن السلطات المحلية سوف تحاول تحصيل مقابل ما تقوم به من خدمات لقطاع الزراعة بفرضها لمبالغ دورية على المستفيدين عند اداء كل خدمة - وهو مابدأ فعلا فى الواقع العملى - وبالتالى سيجد المزارع نفسه امام جهات عديده تطالبه على فترات متعدده بمبالغ تخضع فى تقديرها فى معظم الاحيان للنظرة الشخصية من ناحية ولمحاولة هذه المحليات توفير احتياجاتها المالية من ناحية أخرى، مما قد يشكل عبئا على الزراع ماديا ومعنويا قد يفوق فى آثاره السلبيه ما كان ناتجا عن تدخل الدولة فى قطاع الزراعة من قبل ، وبدلا من تحرير هذا القطاع لحفزه على النمو وتدارك سلبيات التدخل الحكومى فى الماضى يستبدل ذلك بتدخلات اخرى متعدده وربما متضاربة نظرا لصعوبة التنسيق فى ذلك بين الجهات المتعددة التى ستقوم بالصور المختلفة من الاستثمارات والخدمات العامة قطاع الزراعة سواء كانت هذه الجهات تابعة للاجهزة المعنيه المركزية أو تابعة للمحليات .

لذلك من الضرورى تحديد وسيلة سهلة وواضحه يمكن من خلالها حصول الدولة على جزء مناسب من الدخل الزراعى يساهم فى تمويل الانفاق العام تجاه هذا القطاع دونما اجحاف للزراع أو تثبيط لحافزهم الانتاجى . وفى ضوء التغير فى هيكل الموازنة العامة للدولة المصاحب لتغير طبيعة وحجم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى تصبح ضريبة مناسبة على الدخل الزراعى احد المقترحات المقبوله والقابلة للتطبيق .

إن هذا الاقتراح يقوم على الغاء الضريبة القديمة لما لها من خصائص غير مناسبة مثل الجمود فى الحصيلة نتيجة عدم ارتباطها مباشرة بمستوى الدخل الحقيقى والفعلى وعدم مساسها الا بجزء من الدخل الزراعى والمتحقق لدى فئة الملاك من ايجار أوقيمة ايجارية وبالتالى عدم عدالتها ، مع استبدال هذه الضريبة بضريبة اخرى تسرى على كل الدخل الزراعى حسب مستوى هذا الدخل وبالتالى مراعاة مستوى الربحية من محصول الى اخر ومن مزارع الى اخر ، وبالتالى لن يكون معها هذا الغبن الذى سيطر دائما على المزارعين بأنهم يدفعون للحكومة مبالغ طائلة تحت مسميات مختلفة دونما احساس بأنهم يحصلون من الدولة على المقابل المناسب فى صورة خدمات .

وعلاوه على أن هذه الضريبة سوف تمثل الشكل الوحيد الذى سوف تحصل الدولة بمقتضاه على أموال من الزراع فإنها تمكن الدولة من مراعاة ظروف الفئات المختلفة من هؤلاء الزراع بحيث يمكن اعفاء صغار الزراع - كما هو الحال بالنسبة لاى ضريبة نوعية أخرى - مع تصاعد أسعارها وفقا لحجم الدخل المتحقق ، وبالتالى يمكن تحقيق الهدف المالى لهذه الضريبة مع عدم تثبيط الحافز للانتاج فى قطاع الزراعة .

لقد قام الباحث بتناول هذا المقترح بشئ من التفصيل فى دراسة أجريت بمعهد التخطيط القومى (١)، واوضحت الدراسة عدة مؤشرات جديره بالتأمل عند التفكير من قبل متخذ القرار بشأن البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستثمارات التى يمكن أن تقوم بها الدولة فى قطاع الزراعة • فلقد أوضحت الدراسة ان الحصيلة المحتمله - للضريبة المقترحة • فى ذلك التاريخ (١٩٨٥/٨٤) كانت تعادل حوالى خمسة اضعاف انفاق الدولة الاستثمارى فى قطاع الزراعة ، ومع ذلك سوف يعفى من هذه الضريبة نحو ٧٧,١٪ من صغار المزارعين نظرا لانهم لايحصلون الا على حوالى ٢٦,٥٪ من الدخل الزراعى • وعلى الجانب الاخر يتحمل حوالى ١,٥٪ من كبار المزارعين نحو ٦٥,١٪ من العبء الضريبى وذلك لأنهم يحوزون حوالى ٢٧,٦٪ من الدخل الزراعى •

ولكن يجب أن تتسم هذه الضريبة بالوضوح واليقين ، فللمزارع أن يختار بين أسلوب المحاسبة على الايراد الفعلى - قد يكون لدى كبار المزارعين امكانية الاحتفاظ بدفاتر منتظمة -وبين الأسلوب التقديرى ولكن القائم على قواعد منطقية مثل متوسط التكلفة والايراد للفدان المحدد سنويا والذى يراعى ظروف كل زمام من درجة خصوبة التربة ونوع المحصول وأى ظروف طبيعية قد تطرأ وتؤثر على الانتاجية •

وعلاوه على أن هذه الضريبة قد تساهم فى دفع عملية التنمية الزراعية بصفة عامة نتيجة تمكين الدولة من القيام بالاستثمارات العامة بالكم والكيف المناسبين ، فانها تستطيع أن تساهم فى توجية هذه العملية بما يتناسب مع أهداف المجتمع وذلك عن طريق اعطاء الاعفاءات الضريبية لبعض الأنشطة فى بعض الأوقات بما يتناسب مع سياسة الدولة •

١- معهد التخطيط القومى - امكانية وحدود مساهمه ضريبة على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة ••• مرجع سابق •

الملخص والتوصيات

أوضحت الدراسة فى فصلها الأول أن الدولة مستهدفة حفز قطاع الزراعة على النمو قامت بالكثير من الاجراءات فى اطار التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة لعل من أهمها الغاء سياسات التسعير والتوريد الإجباريين مع الغاء دعم مستلزمات الانتاج لترك قوى السوق من عرض وطلب لتقوم بوظيفتها فى التأثير على قرارات المزارعين التى تعتمد على الربحية النسبية لكل نشاط وبالتالى يحدث التركيب المحصولى الذى يحقق توزيع أفضل لموارد المجتمع دونما تدخل من الدولة .

ومعنى ذلك أن الدولة فقدت جزء مهما من مصادر التمويل التىكانت تتوفر للدولة من خلال السياسة السعرية والتوريد الاجبارى والذى كان يشكل ضريبة غير مباشرة فى قطاع الزراعة .

وتبين أن عملية الحد من دور الدولة فى النشاط الاقتصادى الناتجة من عملية التحرير الاقتصادى وان كانت ممكنة فى القطاعات الاقتصادية الاخرى ، إلا أنها قد لا تنطبق على قطاع الزراعة - على الأقل ليس بنفس العمق - لكون أن الاستثمار العام سوف يحتفظ بأهميته فى هذا القطاع مستقبلا وذلك إما لطبيعة المجالات التى يتوجه اليها من رى وصرف وارشاد زراعى وخلافة من أنشطة يعزف عنها بل وربما لايقدر عليها الاستثمار الخاص ، واما لمحدودية قدرات الزراع نظرا لانخفاض القدره الادخارية لهم وبخاصة صغار المزارعين الذين يشكلون القاعدة العريضة للسكان الزراعيين أو لمحدودية مصادر التمويل الأخرى .

وبالتالى لابد من استمرار دور فعال للاستثمار العام ، ولكن من غير المنطقى أن يتم تمويل هذه الاستثمارات من خلال قطاعات اخرى دون مساهمه قطاع الزراعة نفسه ، خاصة فى ظل التحول الهيكلى لايرادات الموازنة العامة للدولة كنتيجة لتغير دور الدولة الاقتصادى وبالتالى ما سوف يصيب وظائف الموازنة العامة للدولة من تبدل موائمه مع حجم وهيكل هذه الايرادات العامة .

وبعد أن أوضح الفصل الثانى من الدراسة أن هناك مصادر مهمه لايرادات الموازنة العامة كانت تتوفر من قطاع الزراعة فى صورة فوائض شركات القطاع العام الزراعية والتى تم بيعها للقطاع الخاص وفى صورة ضرائب غير مباشرة من خلال الفروق السعرية التى كانت تستولى عليها الدولة من الزراع عن طريق السياسات السعرية ، فليس هناك بديلا سوى التحول الى الضرائب المباشرة .

وبعد أن أوضح البحث مدى عجز الضريبة المباشرة الحالية - ضريبة الأطيان الزراعية - عن القيام بدورها فى هذا المجال لعدة اسباب من أهمها أن هذه الضريبة لاتصيب إلاجزء ضئيلا من الدخل الزراعى ، فتوصى الدراسة بتطوير هذه الضريبة المباشرة بما يخدم القطاع نفسه عن طريق تمويل الاستثمار العام الذى بدونه ستكون النتيجة سلبية على استمرار ونمو القطاع الزراعى .

ويعتمد هذا التطوير على الغاء الضريبة الحالية والتى لايدفعها سوى مالك الأرض وفرض ضريبة بدلا منها على مجمل الدخل الزراعى تتمتع بالوضوح واليقين وتميز بين الممولين على أساس مستوى دخل كل منهم وبالتالى مراعاه مستوى الربحية من محصول الى اخر ، وبحيث تراعى ظروف صغار الزراع بإعفائهم من هذه الضريبة . وفى حالة عدم إمكان المزارع تقديم ما يثبت حجم ايراداته الفعلية -عدم تمكنه من مسك دفاتر محاسبية - يتبع معه أسلوب التقدير ولكنه التقدير المنطقى الذى يعتمد على أصول علمية مثل متوسط التكلفة والايراد للفدان المحدد سنويا والذى يراعى ظروف كل زمام مزروع من درجة خصوبة التربة ونوع المحصول وطرق الرى وأى ظروف طبيعية قد تطرأ وتؤثر على مستوى الانتاجية لدى الزراع الافراد .

ويبقى فى النهاية اشارة جديرة بالتنوية وهى أن تكلفة جباية هذه الضريبة لا يتوقع أن تكون عالية ، وأن عملية تنظيم ذلك لن تكون صعبة ، وذلك لوجود القوى البشرية المدربة من خريجى معاهد الصيارفة والعاملة فعلا فى هذا القطاع لتنظيم وتحصيل ضريبة الأطيان الحالية .

لقد قام الباحث بتناول هذا المقترح بشئ من التفصيل فى دراسة أجريت بمعهد التخطيط القومى (١)، واوضحت الدراسة عدة مؤشرات جديره بالتأمل عند التفكير من قبل متخذ القرار بشأن البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستثمارات التى يمكن أن تقوم بها الدولة فى قطاع الزراعة • فلقد أوضحت الدراسة ان الحصيلة المحتمله - للضريبة المقترحة • فى ذلك التاريخ (١٩٨٥/٨٤) كانت تعادل حوالى خمسة اضعاف انفاق الدولة الاستثمارى فى قطاع الزراعة ، ومع ذلك سوف يعفى من هذه الضريبة نحو ٧٧,١٪ من صغار المزارعين نظرا لانهم لايحصلون الا على حوالى ٢٦,٥٪ من الدخل الزراعى • وعلى الجانب الاخر يتحمل حوالى ١,٥٪ من كبار المزارعين نحو ٦٥,١٪ من العبء الضريبى وذلك لأنهم يحوزون حوالى ٢٧,٦٪ من الدخل الزراعى •

ولكن يجب أن تتسم هذه الضريبة بالوضوح واليقين ، فللمزارع أن يختار بين أسلوب المحاسبة على الايراد الفعلى - قد يكون لدى كبار المزارعين امكانية الاحتفاظ بدفاتر منتظمة -وبين الأسلوب التقديرى ولكن القائم على قواعد منطقية مثل متوسط التكلفة والايراد للفدان المحدد سنويا والذى يراعى ظروف كل زمام من درجة خصوبة التربة ونوع المحصول وأى ظروف طبيعية قد تطرأ وتؤثر على الانتاجية •

وعلاوه على أن هذه الضريبة قد تساهم فى دفع عملية التنمية الزراعية بصفة عامة نتيجة تمكين الدولة من القيام بالاستثمارات العامة بالكم والكيف المناسبين ، فانها تستطيع أن تساهم فى توجية هذه العملية بما يتناسب مع أهداف المجتمع وذلك عن طريق اعطاء الاعفاءات الضريبية لبعض الأنشطة فى بعض الأوقات بما يتناسب مع سياسة الدولة •

---

(١) معهد التخطيط القومى - امكانية وحدود مساهمه ضريبة على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة ••• مرجع سابق •

المراجـــع

اولا : مراجع عربية

١ - الاهرام الاقتصادى - القاهرة عدد ٧٢٩ عام ١٩٨٣ .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد متفرقة

٣ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - قطاع البحوث والمعلومات

٤ - عثمان الخولى (دكتور) وآخرون - دور الزراعة فى الاقتصاد القومى فى جمهورية مصر العربية -الاهداف ، الامكانيات ، والمحددات - ندوه السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربية - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - القاهرة ١٩٨٧

٥ - عبد التواب اليمانى وآخرون - التمويل المحلى للاستثمارات الزراعية فى مصر - مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث الزراعية - جامعة عين شمس - القاهرة - المجلد (١) - عدد (٢) اكتوبر ١٩٩٣.

٦ - عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) - السياسة الضريبة وأثرها على الانتاج الزراعى والصادرات الزراعية - المؤتمر القومى للتصدير -مركز تنمية الصادرات ابريل ١٩٨٥ .

٧ - عبدالقادر محمد دياب (دكتور) - السياسة الزراعية فى جمهورية مصر العربية - مذكرة داخلية رقم ٨٩٥ - معهد التخطيط القومى - ابريل ١٩٩١ .

٨ - عبدالقادر محمد دياب (دكتور) - الزراعة المصرية ومعالم عامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية - مذكرة خارجية رقم ١٣٣٢ - معهد التخطيط القومى ١٩٨٢ .

٩ - فلاح سعيد جبر - إتفاقية الجات الجديدة والنظام المتكامل للجودة والامن الغذائى العربى - اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية - جامعة الدول العربية -القاهرة ٤-٧ يوليو ١٩٩٤ .

١٠ - مجلس الشورى - تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات

الاستثمار ١٩٨٥

١١ - مجلس الشورى -تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن ادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى ١٩٩٠

١٢- محمد السعداوى محمد - الاستثمار الخاص فى قطاع الزراعة - دبلوم معهد التخطيط القومى - ديسمبر ١٩٩٤ .

١٣- محمد كامل هندى (دكتور) وآخرون - نحو تطوير النظام التسويقى للحبوب فى جمهورية مصر العربية - ندوه السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربية - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - القاهرة ١٩٨٧ .

١٤ - معهد التخطيط القومى -الوضع الراهن والمستقبلى لإقتصاديات القطن المصرى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٢) مايو ١٩٩٢ .

١٥- معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٧) اكتوبر ١٩٩٢ .

١٦- معهد التخطيط القومى - تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالانتاجية الزراعية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٤) ديسمبر ١٩٩٣.

١٧- معهد التخطيط القومى - الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديدة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٦) القاهرة ١٩٨٦ .

١٨- معهد التخطيط القومى - امكانية وحدود ومساهمه ضريبة على الدخل الزراعى فى مواجهة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٢) يوليو ١٩٨٦.

١٩- وزارة التخطيط - الادارة المركزية للمتابعة - قطاع الزراعة والرى - بيانات غير منشوره .

٢٠- وزارة التخطيط - الاداره المركزية للزراعة والرى - بيانات غير منشوره .

ثانيا : مراجع أجنبية

(1) Agency for International Development, Agricultural Prices and Policies in Egypt, 1974 - 1981, Washington, D.C. Feb 1982.

(2) Misistry of Irrigation, Mechanical and Electrical Dep., Feasibility Study of El- Hamoul and El- mansour Pumping Stations, Vol . II,Oct.1975

(3) World Bank, A.R. Egypt, Issues of Trade Strategy and Investment Planing, Rep. No. 4136 EGP Jannary 1983

ملحق احصائى

بعض المؤشرات الاقتصادية

خلال الفترة ٨٠/١٩٨١ - ٩١/١٩٩٢

(مليون جنيه)

السنوات	الدخل القومى (١)	الدخل الزراعى (٢)	اجمالى الضرائب المباشرة (٣)	الضريبة الزراعية المباشرة (٤)
١٩٨١/٨٠	١٧٠١٥,١	٣٤٢٧,٠	١٥٨٨,١	٣١,٣
١٩٨٢/١٩٨١	١٩٦٣٨,٨	٣٨٩١,٥	٢٢٦٩,٥	٢٩,٤
١٩٨٣/١٩٨٢	٢٤٣٦٧,٨	٤٩٥٤,١	٢٠٩٢,٧	٣٠,٦
١٩٨٤/١٩٨٣	٢٨٩٥٦,٠	٥٥٨٤,٦	٢٦٣٧,٠	٣١,٥
١٩٨٥/١٩٨٤	٣٤١٣٢,١	٦٢٠١,٠	٢٥٢٥,٩	٣٣,٠
١٩٨٦/١٩٨٥	٣٩٠٥٩,٥	٧٤١٦,٣	٢٦١٠,٧	٣٤,٠
١٩٨٧/١٩٨٦	٤٨٧٦٥,٠	١٠١١١,٠	٢٨١٥	٣٦,٧
١٩٨٨/١٩٨٧	٥٨٣٨٦,٠	١١٢١٦,٠	٣٣٠٠	٣٧,٣
١٩٨٩/١٩٨٨	٦٧٢٥٤,٠	١٣٠٤٦,٠	٤٠٥٨	٤٩,٢
١٩٩٠/١٩٨٩	٨١٣٤١,٠	١٥٨٣٤,٠	٥٣٠٥	١٠٤,٢
١٩٩١/١٩٩٠	١٠٣٣٤٤,٠	١٧٨٢٣,٠	٧٧٩٥	١١٥,٣
١٩٩٢/١٩٩١	١٢٥٤٨٥,٠	٢٠٦٧٥,٠	١٠٧١٠	١١٣,٦

المصدر :

(١)،(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى

(٣) البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - سنوات مختلفة

(٤) وزارة التخطيط - الادارة المركزية للمتابعة - قطاع الزراعة والرى - بيانات غير منشورة

مستخلص للبحث

بعنوان

التحرير الإقتصادى
وآفاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول إثاره النقاش حول مشكلة من المشاكل التى قد تصاحب عملية التحرير الاقتصادى وإنكماش دور الدولة ، ذلك أن تقلص الدور الاقتصادى للدولة اذا كان مبررا على مستوى الاقتصاد القومى بصفة عامة فإن الأمر قد يختلف على مستوى قطاع الزراعة بصفة عامة وفى بعض المجالات الزراعية بصفة خاصة ، فإذا كان ضروريا ترك قوى السوق تعمل فى مجال الانتاج والتسويق للسلع الزراعية دونما تدخل من جانب الدولة، إلا أنه قد يكون من المناسب أن يستمر دور الدولة فى مجال الاستثمار الزراعى بغية مساندة الاستثمار الخاص الذى مازال محدودا كما ونوعا مقارنة بحاجات التنمية لهذا القطاع .

وفى ضوء أن الدولة وكثيرة من ثمرات التحرير الاقتصادى سوف تفقد مصادر مهمة من الموارد التى كانت تؤول للموازنة العامة للدولة سواء من خلال السياسات السعرية فى صورة ضريبة غير مباشرة متمثله فى الفروق بين أسعار التوريد وأسعار السوق أو من خلال الفوائض التى كانت تحققها شركات القطاع العام العاملة فى الزراعة والتى يتم تحويل ملكيتها الى القطاع الخاص ، فإن الهدف من هذه الدراسة هو تبيان أهمية استمرار الاستثمار العام فى قطاع الزراعة والبحث عن أشكال جديدة للادوات التى من خلالها يمكن للدولة الحصول على جزء من الدخل الزراعى للمساهمه فى تمويل هذا الاستثمار .

وبناء عليه فإن الدراسة تنقسم الى جزئين : الأول يتناول طبيعة دور الدولة فى قطاع الزراعة فى الماضى ودورها المنتظر فى ظل عملية التحرير الاقتصادى . أما الجزء الثانى فيتعرض لمدى مساهمه قطاع الزراعة فى تمويل

نصيبه من الانفاق العام فى الماضى مع محاولة استشراف المستقبل على ضوء ما قد تمليه ظروف الاصلاح الاقتصادى ومدى ماتعكسه من تغير على دور الدولة الاقتصادى ٠

وتركز الدراسة على فترة الثمانينات مع بعض المقارنات مع فترة السبعينات، وتتبع الاسلوب الاحصائى من ناحية والأسلوب الوصفى من ناحية أخرى ، مع عقد بعض المقارنات مع الادبيات المختلفة ذات الصلة ، كما أنها اعتمدت على اصدارات الجهات والوزارات المعنية والبيانات المنشورة وغير المنشورة لهذه الجهات أو للمراكز البحثية المختلفة ٠

وقد أوضحت الدراسة فى جزئها الأول أنه نظرا لأن التدخل الحكومى فى قطاع الزراعة والذى كان يهدف الى زيادة دخول الزراع مع توفير الاستقرار السعرى محليا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء ، لم يؤتى ثماره وأنما على العكس من ذلك قد أدى الى الاخلال بمقتضيات الكفاءة الاقتصادية مع زيادة الفجوه الغذائية نتيجة جمود الانتاج الزراعى لعدم توفير السياسات السعرية المطبقة للحافز الكافى للمنتجين من ناحية وتدنى أسعار المستهلك مما أدى الى زيادة الاستهلاك بمعدلات كبيرة من ناحية أخرى ٠

ومن ثم بدأت الدولة فى اتخاذ العديد من الاجراءات بهدف تحرير القطاع الزراعى وتركه يخضع لقوى السوق فالغت نظام التوريد الاجبارى للمحاصيل الزراعية بإستثناء القطن والقصب بصفة مؤقته ، كما الغت دعم مستلزمات الانتاج مع تصفية شركات القطاع العام الزراعية وتحويل ملكيتها للقطاع الخاص ٠

ثم عرضت الدراسة لمبررات استمرار الدور المستقبلى للاستثمار العام فى قطاع الزراعة سواء بسبب المجالات التى لابد أن يعمل بها نظرا لعزوف القطاع الخاص عنها لمحدودية قدرات الزراع نظرا لانخفاض القدره الادخارية لهم وبخاصة صغار الزراع والذين يشكلون القاعدة العريضة للسكان الزراعيين أو لمحدودية مصادر التمويل الاخرى ٠

وبالتالى لابد من استمرار الدور الفعال للاستثمار العام ولكن من غير المنطقى أن يتم تمويل هذه الاستثمارات من خلال قطاعات اخرى دون مساهمه قطاع الزراعة نفسه ، خاصة فى ظل التحول الهيكلى لايرادات الموازنة العامة للدولة كنتيجة لتغير دور الدولة الاقتصادى وبالتالى ما سوف يصيب وظائف الموازنة العامة للدولة من تبدل موائمه مع حجم وهيكل هذه الايرادات العامة .

وأوضح الفصل الثانى من الدراسة أن هناك مصادر مهمه لايرادات الموازنة العامة كانت تتوافر من قطاع الزراعة فى صورة فوائض شركات القطاع العام العاملة فى قطاع الزراعة حيث ارتفعت هذه الفوائض من ٢٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى حوالى ١٥٥,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ . وتمثل الضرائب غير المباشرة التى كانت تستولى عليها الدولة من خلال الفروق السعرية عن طريق السياسات السعرية وسياسات التوريد الاجبارى للمحاصيل والتى كانت تعتمد على توريد كامل أوحصة من انتاج العديد من المحاصيل عند أسعار أقل من أسعار السوق ، احد المصادر المهمه لموارد الموازنة العامة للدولة ، هذا بالرغم من اختلاف التقديرات المختلفة لحجم هذا المصدر كما عرضت الدراسة بالتفصيل .

وفى ضوء فقد المصدر الأول بسبب بيع هذه الشركات للقطاع الخاص ، وفقد المصدر الثانى نتيجة تخلى الدولة عن التحكم فى قطاع الزراعة والغاء نظام التوريد الاجبارى للمحاصيل منذ عام ١٩٨٧ ، فإنه ليس أمام الدولة سوى التحول الى الضرائب المباشرة .

وبعد أن أوضحت الدراسة مدى عجز الضريبة المباشرة الحالية - ضريبة الأطيان الزراعية - عن القيام بدورها فى هذا المجال لعدة اسباب من أهمها أن هذه الضريبة لاتصيب الا جزء ضئيلا من الدخل الزراعى ، فتوصى الدراسة بتطوير هذه الضريبة المباشرة بمايخدم القطاع نفسه عن طريق تمويل الاستثمار العام الذى بدونه ستكون النتيجة سلبية على استمرار ونموالقطاع الزراعى .

ويعتمد هذا التطوير على الغاء الضريبة الحالية والى لايدفعها سوى مالك الأرض وفرض ضريبة على مجمل الدخل الزراعى تتمتع بالوضوح واليقين وتميز بين الممولين على أساس مستوى دخل كل منهم وبالتالى مراعاه مستوى الربحية من محصول الى آخر وبحيث تراعى ظروف صغار الزراع بإعفائهم من هذه الضريبة • وفى حالة عدم امكان المزارع تقديم ما يثبت حجم ايراداته الفعلية - عدم تمكنه من مسك دفاتر محاسبية - يتبع معه أسلوب التقدير ولكنه التقدير المنطقى الذى يعتمد على المنطق مثل متوسط التكلفة والايراد للفدان المحدد سنويا والذى يراعى ظروف كل زمام مزروع من درجة خصوبة التربة ونوع المحصول وطرق الرى وأى ظروف طبيعية قد تطرأ وتؤثر على مستوى الانتاجية لدى الزراع الأفراد •

وعلاوة على أن هذه الضريبة قد تساهم فى دفع عملية التنمية الزراعية بصفة عامة نتيجةتمكين الدولة من القيام بالاستثمارات العامة بالكم والكيف المناسبين ، فانها تستطيع أن تساهم فى توجيه هذه العملية بما يتناسب مع أهداف المجتمع وذلك عن طريق اعطاء الاعفاءات الضريبية لبعض الأنشطة فى بعض الأوقات بما يتناسب مع سياسة الدولة •

ويبقى فى النهاية اشارة جديرة بالتنوية وهى أن تكلفة جباية هذه الضريبة لا يتوقع أن تكون عالية وأن عملية تنظيم ذلك لن تكون صعبة وذلك لوجود القوى البشرية المدربة من خريجى معاهد التصيارفة والعاملة فعلا فى هذا القطاع لتنظيم وتحصيل ضريبة الأطيان الحالية •

الكلمات الدالة هى :

- التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة
- الاستثمار الخاص فى الزراعة
- الاستثمار العام فى الزراعة
- الضرائب المباشرة فى الزراعة
- الضرائب غير المباشرة فى الزراعة